



في افتتاح ورشة العمل الخاصة بمراجعة دليل العاملين الصحيين :

## الدكتور راصع: رفع الوعي وتغيير السلوك الإنجابي أحد التدخلات لخفض معدلات النمو السكاني

### الدكتور «بورجي»: الدليل يهدف إلى تعزيز وتطوير قدرات العاملين الصحيين في إيصال الرسالة السكانية

حسن العزي

تسعى البلدان العربية والإسلامية إلى إيجاد توازن بين النمو السكاني والتنمية، وفي هذا الاتجاه تقف عند جوانب معينة أخذت بها بعض البلدان ومنها تونس حيث نجحت في معالجة تأخير سن الزواج بين الذكور والإناث. وتمكنت من إحراز نسبة عالية تتصل بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وقد ساعد هذا النجاح على التوجه نحو المعدل المنخفض للسكان إذ تؤكد بيانات من مصادر تونسية أن عدد السكان عام ١٩٩١م (٢.٠٩٣.٩٠٠) ووصل عدد السكان عام ١٩٩٩م إلى (٢.٤٤٣.٠٠٠) وقالت المصادر إن نسبة النمو خلال عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ م وصل إلى ١.٤٥. ونضيف بأن النمو إذا ما وصل لتباطؤه حسب النسق الحالي سوف يتضاعف خلال ٦٠ سنة. وتفيد المصادر أن ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦٣٪ عام ٢٠٠٢ قد أظهر درجة إسهام المجتمع في معالجة قضايا السكانية.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ في بلدنا تطورا في مؤشر استخدام وسائل تنظيم الأسرة: ففي عام ١٩٩٠ كان مؤشر الاستخدام بين النساء ٩.٧٪ وعام ١٩٩٦م ٢٠.٨٪ ووصل إلى ٢٣.١٪ عام ٢٠٠٢. ونحن نقف عند مؤشر النمو السكاني عندنا سوف نلاحظ أن النمو وصل إلى ٣.٧٪ عام ١٩٩٠م ثم وصل ارتفاعه ليصل إلى ٣.٧٪ ثم بدأ بالانخفاض إلى ٣.٠٪ عام ٢٠٠٤م. وإذا استمر النمو عند هذه النسبة أو كان التوجه نحو البديل المنخفض فسيتكون عدد السكاني عند عام ٢٠١٩م (٣.٠٩٥.٧٠٠) ومن عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٥ م في حالة الأخذ بالبديل المنخفض سيصل عدد السكان ٤٢ مليوناً.

ويعتمد التحقق من المعدل على خفض معدل الخصوبة من ٦ إلى ٣.٣ عند عام ٢٠٢٥م. ويستمر في الانخفاض ليصل إلى مولودين للمرأة خلال عمرها الإنجابي عند عام ٢٠٢٥م. هذه الغايات التي نرغب الوصول إليها بحاجة إلى ديمومة العمل السكاني بحيث يتمكن المجلس الوطني للسكان من إحراز تقدم في مجال نمو الأمية بين الرجال والنساء. وينجح في اتخاذ السبل الكفيلة بنشر الثقافة السكانية عبر قنوات المدارس وعبر مراكز ومرافق وحدات الصحة العامة والصحة الإنجابية. ونحن على ثقة من نجاح المجلس ومصدر ثقتنا تميز الكادر الصحي بالعلم والعرفية في مجال تقديم الخدمات هو بحاجة أن يواكب تقدم الخدمات بالتوعية المباشرة... هو بحاجة إلى التدريب والتأهيل ليكن قادراً على تنامي وعي المستهدفين.

مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية». تحدث بالقول: «كانت الورشة ناجحة بكل المقاييس، والشبيبة والطبيب في الورشة أنه كان هناك تجاوب وتلاقح من قبل الجميع، وكذا تبادل الخبرات بين شخصيات لها باع طويل في هذا المجال وبين المنظمات والعاملين في الصحة الإنجابية وصحة تنظيم الأسرة». مشيراً إلى أن الهدف الذي سعت إليه الورشة - وقد تحقق - هو بلورة دليل للمهنيين بقضايا العامل الصحي، وبالتالي إيجاد المادة التي يستطيع العامل الصحي من خلالها أن يوصل رسالة سليمة وهادفة إلى المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

وأوضح «اليوسفي» أن صياغة الأدلة تحتاج إلى كثير من الأخذ والرد والكثير من المناقشات، وهذه الورشة تصب في هذا الاتجاه، وقد حققت النجاح في تطوير وتحديث الدليل وإكمال ما بدأناه في الورشة السابقة، كما تعد هذه الورشة إضافة جديدة، وإن شاء الله تعالى يخرج الدليل الذي يحقق مزيداً من التطور والفائدة للعاملين الصحيين.

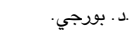
من جانبها قالت الدكتورة «رندا الشيبية» - من مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة لحج - : «إن المشاركة في الورشة وإعطاء الملاحظات والنقاط والمقترحات في أثناء وتحت إشراف دليل العاملين الصحيين، تعتبر من أهم الأعمال لتفادي الكثير من الأخطاء من خلال إشراك جميع الأخصائيين من القطاعات والأقسام التابعة لوزارة الصحة العامة والسكان، التي لها علاقة بالصحة الإنجابية والرعاية أو الاتصال والإعلام للتخفيف من الأخطاء وإثراء المعلومات»، مشيرة إلى أن الشيء الإيجابي في الورشة هو طرح هذا الدليل لكي يكون بصورته الكاملة بكافة عناصره وقضاياها، ليتأسس جميع المستويات والأهداف التي عُقدت من أجلها. مدير الأخ «جميل اليوسفي»، مدير

استكمالاً لما تم البدء به في ورشة العمل السابقة، التي تم تنفيذها بالتنسيق مع المركز الوطني للتحقيق الصحي، المقاييس، والشبيبة والطبيب في الورشة، وثلاثة أدلة أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، لتسهيل إيصال الرسالة السكانية إلى الجمهور، حيث كان الدليل الأول دليلاً عاماً للإعلاميين والتربويين وقيادات بلورة دليل للمهنيين بقضايا العامل الصحي، وبالتالي إيجاد المادة التي يستطيع العامل الصحي من خلالها أن يوصل رسالة سليمة وهادفة إلى المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

وقد أشار المشاركون إلى أهمية عقد هذه الورشة لمراجعة دليل هام يتضمن الكثير من المعلومات التي يقدمها العاملون الصحيون لبناء المجتمع، حيث تحدث الدكتور «عادل المؤيد» - من مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة لحج - عن أهمية الورشة، قائلاً: «الورشة جيدة من ناحية تناول الموضوع الأساسي الذي عُقدت من أجله، وكذا من ناحية مراجعة دليل العاملين الصحيين، مشيراً إلى أن توزيع نظام المجموعات الخاصة بالعمل، كان مناسباً، كما أن استعراض الملاحظات حول الدليل جاء بشكل كامل وواف من جميع المجموعات، وقد خرجنا بجملته من المعلومات والنقاط والملاحظات لإضافتها إلى الدليل، وإن شاء الله تعالى يتم الاستفادة منها بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن الورشة حققت جميع الأهداف التي عُقدت من أجلها. مدير الأخ «جميل اليوسفي»، مدير



د. راصع.



د. بورجي.

العقبان التي تواجه عملية التسمية، والتي لا يمكن تجاوزها بدون العمل في مجال توسيع الوعي القائم على المعرفة العلمية السليمة بين أفراد المجتمع، والذي سيؤثر سلوكاً صائباً يخدم حياة الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء».

وأكد وزير الصحة العامة والسكان، أن التحسين في بعض المؤشرات السكانية في ما يخص النمو السكاني والوفيات والانخفاض النسبي في مستويات الخصوبة للمرأة اليمنية، لا يزال دون مستوى الطموح الذي نسعى إلى تحقيقه، ولا تزال أمامنا تحديات كبيرة نسعى إلى تجاوزها حتى نحقق نوعاً من التوازن بين متطلبات السكان المتزايدة والنمو الاقتصادي والاجتماعي والتخفيف من الفقر، بشدداً على أهمية الورشة في إثراء مستوى دليل العاملين الصحيين من قبل المشاركين من خلال الآراء والملاحظات، لما من شأنه تطوير الدليل ليستفيد منه العاملون في هذا المجال في المناطق البعيدة والناحية، حيث نأمل أن يوزع هذا الدليل على مستوى المحافظات والمدريات الريفية.

من جانبه أكد الدكتور «أحمد علي بورجي»، الأمين العام للمجلس الوطني للسكان، على أهمية هذه الورشة لمراجعة دليل العاملين في مجال التوعية الصحية، نظراً لأهمية هذا الدليل في رفع الوعي وتنمية المهارات لدى العاملين في المجال الصحي حول القضية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ومساعدتهم على صقل مهاراتهم في مجال الاتصال وتقديم المشورة، كما أن هذا الدليل يوفر لهم معلومات صحيحة وموثوقة حول الوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة وقضايا الصحة الإنجابية، بما يتفق لهم الإجابة بثقة على استفسارات المتفاعلين وتقديم الإرشادات والمشورة

متابعة/ شوقي العباسي  
فائزة مشورة

اعتبر الدكتور «عبدالكريم يحيى راصع»، وزير الصحة العامة والسكان، أن القضية السكانية من أهم التحديات التي تعيشها بلدنا والعديد من الدول، خاصة النامية منها، التي تتسم بنمو سكاني مرتفع، إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات والولادات وتدني الخصائص السكانية المكتسبة، كالتعليم والمهارات العلمية والمهنية والحراك السكاني الكبير من الريف إلى المدن الرئيسية.

وأشار وزير الصحة العامة والسكان، في كلمته لدى افتتاحه ورشة العمل الخاصة بمراجعة دليل العاملين الصحيين، التي نظمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والسبب الماضي، إلى أن الحراك السكاني الكثيف من الريف إلى المدن الرئيسية يشكل مشكلة مزبوجة في الريف والحضر، تتمثل في افتقار الريف لتلك القوى العاملة المؤهلة مقابل تكس تلك القوى في المدن الرئيسية، وهو ما ينطبق على العديد من القطاعات الاقتصادية والخميرية في بلدنا، ومنها قطاع الصحة، حيث تتوفر أغلب الخدمات والكوادر في المدن مقابل نقص في الأرياف، موضحاً أن هذا الواقع يبرز أحد مظاهر المشكلة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يمكن تغيير هذا الواقع إلا بتغيير معارف واتجاهات وممارسات الجمهور نحو قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وقال الدكتور «راصع»: «إن العمل في مجال رفع الوعي وتغيير السلوك، يعد أحد التدخلات الأساسية لتغيير الواقع نحو ما نطمح إليه من تنمية وتحسين المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي والعيشي بشكل عام، فالجهل وضعف المعرفة إحدى

## أهمية التوعية السكانية في أوساط الشباب والطلاب



شوقي العباسي

السليم للمستقبل وخاصة فيما يتعلق باختيار القرار المناسب المتعلق بالإنجاب وتكوين الأسرة. وناقشت الورقة أهمية تشجيع الشباب من الطلاب والطالبات على إيصال الرسائل السكانية التي حصلوا عليها من المدارس إلى أقرانهم وأسرتهم ومجتمعهم لتشجيعهم على المشاركة والتفاعل في دعم قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وأكدت ورقة العمل على دور الأخصائيين الاجتماعيين في نشر الوعي والثقافة السكانية في أوساط الطلاب والطالبات في المدارس من خلال استغلال أوقات الفراغ والاستراحات الدراسية أو الإجازات الصيفية والدراسية وأثناء الطابور من خلال إحدى الفقرات التي تقدمها الإذاعة المدرسية. والتوعية بأهمية التعليم وخصوصاً تعليم الفتاة كون التعليم يساعد كثيراً في التخفيف من الفقر والمشكلات السكانية التي تواجهها بلدنا.

السكان بمختلف فئاتهم. وقد ناقشت ورقة العمل التي قدمها الأخ/ أمين عبد الله إبراهيم مدير إدارة الإعلام والاتصال السكاني بالمجلس الوطني للسكان في ورشة العمل الخاصة بدور الأخصائيين الاجتماعيين في التوعية السكانية العديد من المحاور المتعلقة بالدور الذي يلعبه الأخصائيين الاجتماعيين في نشر الوعي وتوجيه السلوك لدى الطلاب والطالبات في المدارس، حيث تطرقت الورقة إلى ما يمتلكه الأخصائيين الاجتماعيين من قدرات كبيرة وإمكانيات ووسائل وطرق مختلفة في توجيه الشباب والطلاب في المدارس وتوعيتهم وتزويدهم بالمعلومات التي تنفعهم في حياتهم في مختلف المجالات الاجتماعية والقضايا المتعلقة بحياتهم الشخصية وتحفيزهم على ضرورة الإطلاع والاستفادة من المفردات والمفاهيم السكانية المدرجة ضمن المناهج الدراسية وتطورت الورقة إلى أهمية تزويد الطلاب والطالبات بالمعلومات والمهارات والقدرات التي تساعدهم في التخطيط

المدارس بمختلف مستوياتهم التعليمية التوجيه السليم وتزويدهم بالمعارف والمعلومات المفيدة في الحاضر والمستقبل وبالذات ما يخص القضية السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. لما لها من أهمية في تكوين حياتهم الأسرية في المستقبل وذلك انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتقهم باعتبار القضية السكانية قضية وطنية وهم جميع دون استثناء، والجميع يتحملون مسؤولية نشر الرسالة السكانية الهادفة إلى تحقيق التغيير الإيجابي في سلوكيات أبناء المجتمع. كما أن دور الأخصائيين الاجتماعيين كبير وهم جداً في نشر الوعي بالقضايا السكانية في أوساط الطلاب والشباب والتعريف بأبعاد المشكلة السكانية والآثار السلبية المترتبة على التزايد السريع وغير المنظم في عدد السكان وكذا التعرف بأهداف ومضامين السياسة الوطنية للسكان وبرامجها والجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع

إن تبين مداخل وأساليب وطرق متعددة لرفع مستوى الوعي بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في أوساط الفئات الاجتماعية أمر ضروري من أجل تغيير السلوك ودعم الاتجاهات الإيجابية المستندة على الفهم الصحيح والمعرفة السليمة والكاملة وبما يعزز ويوقو فكرة تبني الأسرة الصغيرة وممارسة تنظيم الأسرة الصغيرة وممارسة تنظيم الأسرة بقناعة تامة من قبل أرباب الأسر والمجتمع بأكمله ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخدام كافة القنوات المتاحة ووسائل الاتصال الفاعلة والمناسبة لإيصال الرسالة السكانية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية.

وتأتي أهمية إشراك جميع الشركاء في مجال العمل السكاني والتوعية السكانية في توسيع دائرة الوعي والمعرفة لهذه القضية وأثارها السلبية على الأسرة والمجتمع. وضرورة العمل جنباً إلى جنب في مواجهة التحديات السكانية ومعالجة الإشكاليات والقضايا التي تواجهها بلادنا جراء زيادة أعداد السكان في ظل الموارد الشحيحة.

ومن هنا لا بد أن تستهدف فئة الشباب والطلاب في عمل البرامج والأنشطة التوعوية والتثقيفية لهم من أجل خلق القناعة لديهم بخظورة هذه القضية والاشتراك في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال قناعتهم بالأسرة الصغيرة كونهم في مرحلة عمرية قادرين على تكوين أسر وولاد أن تكون لديهم الفكرة الواضحة تجاه هذا الموضوع.

ويتأثر دور العاملين في مجال التربية والتعليم كأحد الشركاء المهمين في خلق وعي لدى الطلاب والطالبات في المدارس من خلال الدور الكبير الذي يقوم به الأخصائيين الاجتماعيين في توجيه الطلاب والطالبات في

## بالتعليم والإعلام والاتصال نستطيع تغيير السلوك حول تنظيم الأسرة

يقع على عاتق

المرأة دور محوري لا يمكن إغفاله في

رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الزوجة الأم والبنيت والأخت، فتقوم الأم بتأسيس الجيل القادم من تقاليد وثقافة ومبادئ الحياة الاجتماعية والمعارف والعدوات الصحية السليمة وكذلك تنمية الوعي الفكري والثقافي لديهم، وتوعيتهم دينياً واقتصادياً وسياسياً إلى جانب غرس وتعزيز روح الحبة والتسامح والألفة والسلام

وحب الوطن لديهم وكذا تعزيز احترام مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في التعامل والتعليم والصحة والرعاية والاهتمام المتكافئ، وتتوقف قدرة المرأة على القيام بهذا الدور على نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها وأهميتها ودورها في المجتمع وتمتعها بحقوقها وخاصة ما تناله من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة.

وتضمن الدولة حقوق المرأة باعتبارها مساوية للرجل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فقد تحققت للمرأة اليمنية ظل اهتمام ورعاية القيادة السياسية وفي غضون سنوات قليلة معدودة مكاسب كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر في مجال التعليم والصحة والتشريعات وتولي المناصب القيادية والتمكين الاقتصادي وخوض غمار الانتخابات وغيرها. وبالرغم من ذلك ما زالت المرأة بحاجة إلى ثقافة نسائية أدوية وثقافة زوجية وتربوية وثقافة دينية وثقافة عامة سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الصحي أو البيئي، فمثلاً بالرغم مما تحقق من إيجابيات في مجال رعاية المرأة اليمنية إلا أن هناك عدة تحديات تؤثر على درجة حصول المرأة على المعلومات والخدمات الصحية المختلفة وخاصة خدمات تنظيم الأسرة ذات

الجودة العالية أو الجيدة على الأقل، وقد أثبتت العديد من

المسوح المختلفة مدى ارتباط مستوى تعليم وثقافة المرأة وكذلك سن الزواج بقدرتها على اتخاذ قرارات متعددة بما في ذلك لجونها إلى المصادر الطبية للعلاج أو لتنظيم الأسرة، فتتطلب الأسرة ليس متعلقاً فقط بالأساليب الإجرائية ولكن أيضاً بالقيم الثقافية التي يعتنقها الفرد عند اتخاذ قرار خاص بالرعاية الإنجابية.

وهنا، تلعب وسائل الإعلام الجماهيرية المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك وسائل وقنوات الاتصال المباشر دوراً هاماً وكبيراً وإيجابياً في تغيير الآراء والمعتقدات السلبية الخاطئة، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في أوساط الشرائح الشقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة.

حيث يمكن التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية، لذلك يعتبر الإعلام والتعليم والاتصال المباشر من أهم وأقوى العوامل والوسائل القادرة على نشر وتعزيز وتغيير الاتجاهات والسلوكيات والممارسات حول قضايا السكان بصفة عامة وتنظيم الأسرة بصفة خاصة، الأمر الذي جعل الدولة والحكومة ممثلة بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تبذل اهتماماً واضحاً وكبيراً بتنمية وتقوية تلك الأدوار الإيجابية التي يقوم بها الإعلام والتعليم والاتصال المباشر في مجال العمل والتوعية بقضايا السكان والتنمية في بلدنا من أجل تحقيق الأهداف والسياسات والبرامج الوطنية المرسومة السكانية منها والتنمية بما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.